

استحضار الأزهر لمعاداة السامية تغطية على إخفاقاته

الأزهر مطالب بتصحيح مفاهيم دفعت أقليات مسلمة في أوروبا لكرهية الآخر

اختار الأزهر الهروب إلى الأمام في الأزمة المتصاعدة بين الغرب والإسلاموية ليصطف خلف تيار الإسلام السياسي الذي يحاول التغطية على حقيقة دور الجماعات الإسلامية في الغرب، وبدل أن يحاول الأزهر البحث عن حل حقيقي لهذه الأزمة يبدأ أساسا بمراجعة مفاهيم تركز التظرف والتعصب، استحضار قانون معاداة السامية من خلال الدعوة إلى سن قانون يجرم معاداة المسلمين.

بالإسلاموفوبيا، إلى درجة اتهام لجنة مكافحة الإرهاب بارتباطها بمنظمات تحض على كراهية الإسلام.

من روج ذلك وأكثر منه في سياق توزيع الاتهامات حتى على الأجهزة الأمنية هو منظمات ثبت أنها على صلات بإرهابيين، مثل محمد إمامزي المعروف بالجهاذي جون، ومثل منظمة سي.إي. جي.إي التي وصفت ذابح الرهائن على لسان مدير أبحاثها بأنه متواضع ولطيف وهادئ الطباع.

أي قانون هذا الذي سيكون هدية مجانية للجماعات التكفيرية المتغلغلة داخل المجتمعات الغربية والمدعومة من التنظيم الدولي للإخوان والنظاميين التركي والقطري وللمنظمات التي تمنح منابر للجماعات اليمينية المتطرفة تحت ستار مناهضة العنصرية؟

هل سيكون موجها ضد خصوم في الفكر، على غرار ما يجري في مصر من خلال قراءات خاصة من قبل المؤسسة الدينية وفقهاؤها وديعة السلفية لمختلف الأطروحات التنويرية باعتبارها إساءة للإسلام وازدراء لرموزه؟

ومن له الحق في تحديد ما إذا كان التصرف المقصود يمثل إساءة للإسلام أم لا، ومن يضمن ألا يصير القانون المقترح أداة في أيدي الجماعات العنيفة كمنوع قانوني وفقهي وغطاء لاستهداف المخربين والتنويريين وتصفيتهم جسديا، لأنه سيناريو سبق تطبيقه بعدد من الدول العربية؟

طرح شيخ الأزهر الذي يحمل رغبة معلنة خاصة بالحد من الإساءات المتكررة للإسلام ورموزه، يتطلب ما يفوق مجرد تصحيح وردع المسيئين المفترضين عقابيا، لأن إعادة وزن المسألة الإسلامية حضاريا وثقافيا في الفكر الجيوسياسي المعاصر يواجه عام لا تتحقق بقوانين عقابية.

يعاني الطرف الإسلامي من ضعف الإسهام في الحالة الحضارية المعاصرة، بالنظر لما قدمته النخب الإسلامية المهاجرة منذ أكثر من نصف قرن من التواجد على الأرض الأوروبية، مع مراكمة مشكلات وأزمات مرتبطة بالثقافة التراثية وتاريخية وأطماع سياسية تهدد اليوم مجتمعات الغرب بتفجيرها طائفايا من الداخل.

يتطلب الحد من الإساءات في سياق حالة متطورة ومتشابكة حضاريا وثقافيا كالفضاء الأوروبي الإسهام الحضاري والثقافي والعلمي وليس بالسعي لإنتاج نسخة إسلامية هجومية أو دفاعية أو عقابية، وجميعها نسخ بعيدة عن نموذج الإسلام المشارك المطلوب.

الانصهار الذكي في الواقع الحالي للمدينة الأوروبية تعوزه المقدر على تحديد العقل الإسلاموفوبي من جهة، والعقل الإسلامي من جهة أخرى، بالتوازي مع مساعي وجهود طرح إسلام حضاري منفتح قابل للتعددية، في ظل التعامل مع قارة ذات إرث صراعي وعدائي مع الفضاء العربي والإسلامي.

من دون صياغة ملامح هوية إسلامية جديدة عوضا عن التصنيفات الفقهية القديمة التي تحكمتها ثنائيات

لا جدوى من المطالبة بتجريم معاداة الإسلام بالنظر إلى أن نصا دستوريا هو قيمة بحد ذاته لا يطبق على فئة دون أخرى يستغله الجميع ضد الجميع وليس ضد الإسلام وحده أو المسلمين وحدهم وتبناه الحكومة والمجتمع. أغلقت دعوة الأزهر ماهية مفهوم حرية التعبير من المنظور الفرنسي كونها قيمة ممنوحة كحق للمواطن، ما يعني أن ما يقتضيه الحال ليس التحرك لاستصدار قانون يخالف النص الدستوري ويناقضه، إنما ترشيد ممارسة حرية التعبير والتدخل فكريا لإخراج الأديان من مضمار المناظرة والسخرية.

هشام النجار
كاتب مصري

قفزت مؤسسة الأزهر على جوهر أزمة المسلمين في الغرب وما تتطلبه من معالجات فكرية وثقافية من خلال الدعوة التي أطلقها الشيخ أحمد الطيب إلى قانون دولي يجرم معاداة المسلمين والتمييز ضدهم، معتزما مقاضاة صحيفة "شارلي إيبدو" التي نشرت الرسوم المسيئة للنبي محمد (ص). وتجاهلت الدعوة أوضاع المسلمين الحالية في دول أوروبا والتفت على الإشكالية الرئيسية التي لم يعد طرحها للجدل والنقاش مقتصرا على تيارات اليمين وحدها، بل صارت تشغل غالبية السياسيين والأكاديميين والمثقفين والمواطنين، وهي تأثير الجماعات الإسلامية في الغرب.

لم يعد الحديث فقط بشأن تنظيمات العنف المسلح بل عن تيار الإسلاميين الذين يزعمون أنهم لا يمارسون العنف مباشرة ويتمسكون بالسلامية، لكنهم يرفضون القيم الأوروبية ويصفون المجتمع الغربي بأنه غير أخلاقي ويدعون المؤمنين من المسلمين إلى عزل أنفسهم عنه.

المناداة بالمساواة مع اليهود في تجريم معاداة السامية لم تسبقها محاولات لضبط ومراجعة مقولات هي في أصلها معاداة للسامية

بدلا من طرح حلول واقعية ناجزة لهذه المعضلة اصطف الأزهر بجانب تلك الجماعات دون سعي جاد نحو تصحيح مفاهيمها الخاطئة أو تطوير رؤاها، ومنحهم سلاحا قانونيا يسند مواقفها ويدعم أنشطتها؛ حيث تصف تلك الجماعات كل من ينتقد أيديولوجيتها المتطرفة بالمرجوع للإسلاموفوبيا، وتستغل أجنحة مناهضة العنصرية وقضية حرية التعبير كسلاح لتعزيم دعايتها التكفيرية المتشددة.

جرى توظيف مفهوم حرية التعبير المنصوص عليه دستوريا بفرنسا من قبل مختلف أطراف الأزمة، فالإساءة لرموز دينية إسلامية ومسيحية تمت تحت هذا العنوان، وفي المقابل روجت جماعات الإسلام السياسي والأئمة الأتراك أفكار الكراهية المختلفة في العقيدة.

لا جدوى من المطالبة بتجريم معاداة الإسلام بالنظر إلى أن نصا دستوريا هو قيمة بحد ذاته لا يطبق على فئة دون أخرى يستغله الجميع ضد الجميع وليس ضد الإسلام وحده أو المسلمين وحدهم وتبناه الحكومة والمجتمع.

أغلقت دعوة الأزهر ماهية مفهوم حرية التعبير من المنظور الفرنسي كونها قيمة ممنوحة كحق للمواطن، ما يعني أن ما يقتضيه الحال ليس التحرك لاستصدار قانون يخالف النص الدستوري ويناقضه، إنما ترشيد ممارسة حرية التعبير والتدخل فكريا لإخراج الأديان من مضمار المناظرة والسخرية.

التركيز على القيم والمبادئ

الركض وراء قوانين يصعب التصديق عليها بالنظر لطبيعة قناعات المجتمعات الغربية بشأن هذه القضايا، تجاوز مسألة التركيز على القيم والمبادئ العامة، واختلاف دساتيرها عن دساتير الدول العربية والإسلامية التي تستغل نصوصها في ملاحقة مفكرين وكتاب وإعلاميين بتهم ازدياد الأديان. يضاعف من الحيلولة دون بلوغ الأزهر مراده اختلفت الجماعات الإسلامية التكفيرية بعض المصطلحات، كحركة مناهضة العنصرية لاتهام من ينتقد الأيديولوجيا التكفيرية ووصفه



الأزهر يصطف خلف مجموعات الإسلام السياسي

دعوات القتل من قبل شخصيات محسوبة على الإسلام غير العنيف لحث المسلمين على غسل عرشهم بالدفاع عن النبي (ص)، غرضها خلط الأوراق للحفاظ على النموذج السياسي للإسلام التركي وتمييع مصطلح الإسلاموفوبيا عبر تعزيز النزعة الطائفية بالمجتمعات الأوروبية والحفاظ على متخيل أن الإسلام وتيار الإسلام السياسي شيء واحد.

لم يعان المسلمون من اضطهاد وقتل جماعي يدفعهم إلى استنساخ تجريم معاداة السامية المرتبطة بقضية إبادة جماعية، وعلى الرغم من الفروق الشاسعة والجوهرية بين المسلمين واليهود، بداية من العدد وطبيعة العلاقة مع أوروبا وانتهاء بالفروق الحضارية والثقافية، هناك إصرار على تقليد الحالة اليهودية، بداية من دعوة القرضاوي في كتابه أولويات الحركة الإسلامية إلى تأسيس جيتو للمسلمين في الغرب لحماية المسلمين إلى درجة لا تقل بصلا عن التمييز العنصري، فضلا عن تطوير حوكمة بين الأديان للتعبير عن تقدير واحترام الجاليات الدينية على اختلافها وأهمية التضامن والتماسك بينها وفي المجتمعات بوجه عام.

إذا كان توظيف المصطلح بقصد ابتزاز الغرب بما جرى مع اليهود، فالديانة المسيحية التي تدنن اليهود بقتل وصلب المسيح انقلب حال معتنقها وتحول اليهود أبناء سمام إلى أصدقاء وحلفاء وصار الخطر عند أدنى مستوياته مقارنة بخطر الإسلام، الذي لم يصنعه الإسلام كدين بل مشاريع تخص جماعات وأنظمة سياسية.

جرى توظيف تلك الإحالات المستوحاة من ماضي اليهود في أوروبا والتذكير بتجريم معاداة السامية، في ظل عدم بذل الجهد الفقهي والفكري لتعديل أو ضبط المنطق المفاهيمي الذي حول الغربي واليهودي والمسيحي إلى كائن جهنمي من خلال دعوات تقول إن المسيحية واليهودية محرقتان، والمسيحي هو الضال، واليهودي هو المغضوب عليه.

المناداة بالمساواة مع اليهود في تجريم معاداة السامية لم تسبقها محاولات لضبط ومراجعة مقولات هي في أصلها معاداة للسامية. علاوة على أنها هروب واضح من الاستحقاق الأساسي، وهو قيام الأزهر بمسؤوليات تصحيح المفاهيم التي دفعت الأقليات المسلمة إلى نوع من الاعتراق والانزعاج عن بيئاتها الاجتماعية وإلى توتر مشحون دائما بالعداية والكرهية إزاء الآخر الغربي العقدي.

ومنح شرعية اجتياح الدول، ولعقاب مفكرين تحت وطأة قراءات مجتزأة أحادية لأطروحاتهم التنويرية، وملاحقة مواطنين يجهلون حقيقة الإسلام، أم الأجدى هو العمل على إثبات أن الإسلام ليس كما يروج له تيار الإسلام السياسي وليس العدو الأخطر على الغرب.

الشريك التركي الختأ

بدأ الغرب بإعادة النظر في الفروقات بين كل هذا، والدليل الأوضح هو النظر لتركيبا بعين لطيفة منذ بدايات تسعينات القرن الماضي واعتبارها شريكا موثوقا به وعضوا محتملا في الاتحاد الأوروبي، رغم الذاكرة المشحونة بتاريخ العثمانيين الدوموي، وبناء صلات مع جماعة الإخوان تحت وهم تمثيلها الإسلام المعتدل. بحثت أوروبا عن شريك إسلامي لتصفية إرث الماضي ولضبط حضور الإسلام بإراضيها، لكنها وقعت في فخ الشريك الخطأ، الذي استغل الانفتاح والحريات لاستئناس الأحلام العتيقة في قلب القارة العجوز.

ما تعاني منه دول أوروبا وما يصفه الرئيس ماكرون بالانزعالية الإسلامية التي تتلقى تمويلات من دول أجنبية وهدفها النهائي السيطرة الكاملة على المجتمع، انعكاس مباشر لأشعثه مندمج ببحث عن الكرامة والعيش الكريم والعدل، وإسلاموي تكفيري همه تطبيق الحدود ودولة الخلافة العالمية وسيادة الكون.

في المقابل، تظهر دعوات المطالبة بقوانين عقابية غير واعية بتحديات وعوائق كبيرة بالداخل الأوروبي، خاصة مع تحول الإسلام هناك إلى عامل جيوسياسي مهم يشغل النخب والولايات النافذة التي تترك تأثير تلك التطورات سلبا وإيجابا على مسار الصراعات بالشرق الأوسط، ما يعني أن مكتسبات الحالة الإسلامية بأوروبا مرصودة جيوسياسيا، فما الظن بمن يطالب بمكتسب غير مستحق دستوريا ولا يتناسب مع منجز المسلمين الحضاري في الغرب.

تجريم معاداة الإسلام في الغرب حتى قبل تقويض النشاطات التكفيرية لن يقتصر على رسامين أو كتاب، لأن الحالة السياسية تزخر بمقولات ومواقف من السهل تأويلها وأخذها مأخذ معاداة الإسلام، من الدعوة إلى إبادة مسلمي البوسنة والهرسك إلى إعلان الحرب على العراق وأفغانستان.

والكثير من المواطنين العاديين ممن لا يفرون بين الإسلام والإسلاموية في التاريخ والواقع الحاضر ينظرون إلى المسلمين على أنهم مجرد شعوب همجية متخلفة وجدت الإسلام كوسيلة لسيادة العالم.

فهل سيتفرغ المسلمون لمقاضاة سياسيين يوظفون الدين ضمن استراتيجية صناعة النقائص العدو بغرض فرض وبسط الهيمنة والنفوذ

والدفاع عنه، خاصة أنه لا يعبر فحسب عن حالة بلاده إنما عن مخاوف وهواجس التيار الغالب لصناع القرار في مختلف أنحاء أوروبا، وجميعهم لا يقلقهم الإسلام كدين وعقيدة وطقوس، بل نسخته التكفيرية التي يروج لها تيار الإسلام السياسي منذ ثلاثينيات القرن الماضي دون مراعاة لخصوصيات البلدان والمجتمعات الأوروبية.

علاوة على الرغبات المتنامية لدى قطاع واسع من المثقفين والمفكرين الفرنسيين داخل الجالية المسلمة وخارجها لإبراز الجوانب المدنية للإسلام الذي يحترم قواعد وقوانين المجتمع الفرنسي التعدي، ما يعني ضرورة التعاون مع قادة حكومات الدول الغربية وغالبية النخب المفكرة والمثقفة بأوروبا لتقويض تيار الإسلام السياسي وتجفيف المستنقع التكفيري، لا الالتفات على تلك الجهود ووصمها بأنها فعل من أفعال الإسلاموفوبيا.

إضعاف الجماعات الإسلامية بكل مظاهرها وتجلياتها داخل فرنسا وعموم أوروبا هو الفرصة الأكبر لتجفيف مصدر الإسلاموفوبيا الرئيسي بالنظر إلى أن ممارسات التكفير والحض على الكراهية جعلت التعامل مع الحالة الإسلامية بالغرب ككتلة واحدة، فلا تفرق بين مسلم مسالم مندمج ببحث عن الكرامة والعيش الكريم والعدل، وإسلاموي تكفيري همه تطبيق الحدود ودولة الخلافة العالمية وسيادة الكون.

في المقابل، تظهر دعوات المطالبة بقوانين عقابية غير واعية بتحديات وعوائق كبيرة بالداخل الأوروبي، خاصة مع تحول الإسلام هناك إلى عامل جيوسياسي مهم يشغل النخب والولايات النافذة التي تترك تأثير تلك التطورات سلبا وإيجابا على مسار الصراعات بالشرق الأوسط، ما يعني أن مكتسبات الحالة الإسلامية بأوروبا مرصودة جيوسياسيا، فما الظن بمن يطالب بمكتسب غير مستحق دستوريا ولا يتناسب مع منجز المسلمين الحضاري في الغرب.

تجريم معاداة الإسلام في الغرب حتى قبل تقويض النشاطات التكفيرية لن يقتصر على رسامين أو كتاب، لأن الحالة السياسية تزخر بمقولات ومواقف من السهل تأويلها وأخذها مأخذ معاداة الإسلام، من الدعوة إلى إبادة مسلمي البوسنة والهرسك إلى إعلان الحرب على العراق وأفغانستان.

والكثير من المواطنين العاديين ممن لا يفرون بين الإسلام والإسلاموية في التاريخ والواقع الحاضر ينظرون إلى المسلمين على أنهم مجرد شعوب همجية متخلفة وجدت الإسلام كوسيلة لسيادة العالم.

فهل سيتفرغ المسلمون لمقاضاة سياسيين يوظفون الدين ضمن استراتيجية صناعة النقائص العدو بغرض فرض وبسط الهيمنة والنفوذ

والكفر والإيمان أو الصلح والحرب، ومن دون الوعي بموقع المسلمين من مجتمع المعرفة وتعزيز قدراتهم النقدية التي تجعلهم يتخلصون من أوزار الجهالة التي الصقت بدنيهم ومن دون إسلام مستنير نقي خال من التأثيرات الأجنبية ومدمج بمجتمعاته تحت قيم الجمهورية، تظل دعوات التجريم مجرد تغطية وتبرير للإخفاقات الحضارية والفكرية والسياسية عبر ردها لفكرة المؤامرة والتحصن داخل قلاع ثقافية مدججة من جانب سلطان فقهي مسنود بقوانين عقابية، ومن جانب آخر سلطان جهلة تكفيريين لا يجدون سوى العنف مخرجا.

فرص حماية الإسلام من الإساءات والدفاع العملي عن رموزه بطريقها الوحيد تقديم تنازلات لتحقيق الاندماج ليس عن هوية المسلمين وممارساتهم الدينية وقوابلهم العنصرية، لكن عن أشياء تتناقض مع قيم المجتمعات الغربية، وبالضرورة مفارقة أطروحات الأئمة المتشددين ممن ينشرون ثقافة الكراهية وعدم التسامح.

تلك هي البداية الطبيعية للمشاركة الاجتماعية والسياسية التي من شأنها إعلاء مكانة المسلمين في مجتمعاتهم، وهو ما يفرض بشكل تلقائي احترام مقدساتهم ورموزهم وعدم الانزلاق لجرح مشاعرهم.

الأطراف الوازنة أوروبا

يزخر هذا الطريق بمن يمد يد المساعدة من الأطراف الوازنة بالمشهد الأوروبي، بداية من مؤسسات الدول الأوروبية وأنظمتها السياسية، لأن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لا يريد القضاء على الإسلام بفرنسا إنما على الانفصالية ومجتمعاتها الموازية الخاصة بجماعات التكفير.

مسعى ماكرون فرصة للجاذبين من الطرف الإسلامي لحماية الإسلام



إطفاء الغضب يحتاج إلى صوت الحكمة